



الملحق رقم 3:

إلى النقابات المنتسبة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة
في 30 يناير 2013

أولويات عمل الاتحاد الدولي للخدمات العامة للعام 2013

حضرة الزملاء والزميلات الكرام،

تشكّل اجتماعات اللجنة الاستشارية الإقليمية واللجان التنفيذية الإقليمية المُقرّر عقدها خلال الأشهر المقبلة، أول دورة من اجتماعات الاتحاد الدولي للخدمات العامة منذ انعقاد المؤتمر العالمي في درين، في اتحاد جنوب إفريقيا. أطلب مشورتكم وتوجيهاتكم كي تساعدني وفريقي على اتخاذ بعض القرارات الصعبة بشأن الأولويات التي تُعتمد مع انطلاق العام 2013 وتمتدّ على السنوات الخمس المقبلة. كما يبحث المجلس التنفيذي العالمي في مساهماتكم خلال انعقاد اجتماعه في منتصف شهر مايو.

تؤمّن القرارات التي اعتمدها المؤتمر إطار عمل تجري ضمنه مناقشاتنا وقراراتنا. إلّا أننا ندرك أنّ القرارات المجتمعة التي اعتمدها المؤتمر تشكّل خطّط عمل هائلة من المستحيل تنفيذها في آن واحد وعلى كافة الجبهات. وندرك من جهة أخرى أنّ كلّ منطقة تفسّر بصورة مختلفة إهمية كلّ عنصر من قرارات المؤتمر وفق خصائصها. وتأتي الوثيقة المرفقة نتيجة جهود الفريق المعني بالسياسة والاستراتيجية من أجل تركيز الأولويات وتحديد الأنشطة للعام 2013.

ويجب إلّا ننسى أنّ الأوضاع الراهنة صعبة جداً على نقابات الخدمات العامة، والعاملين في الخدمة العامة والاتحاد الدولي للخدمات العامة. وقد راجعنا مؤخراً التقارير المالية المؤقتة للعام 2012 وميزانيات العام 2013، وتبيّن بكلّ وضوح أنّنا سنواجه عجزاً على مستويين. فقد سجّل إفراط في الإنفاق في العام 2012، لا سيّما بسبب تكاليف المؤتمر العالمي، ومن جهة أخرى، لا بدّ من أن نعمل بصورة مختلفة خلال العام 2013 وأنّ نتخذ بعض القرارات الصعبة بشأن مواردنا.

ولكن من الضروريّ أن يصبح الاتحاد الدولي للخدمات العامة أكثر فعالية على مستوى نقل القوة النقابية إلى المنظّمات العامة التي تهدّد حقوق أعضائنا ومصالحهم. ومن السبل التي تسمح ذلك بناء قدراتنا القطاعية. في العام 2013، نعتمد خطة عمل أوثق للخدمات الصّحة والخدمات الاجتماعية – وفي الواقع هذا هو القطاع الأكبر والأكثر تعقيداً. كما ندعم تعبئة الممرضين والممرضات، وننتظع إليهم كي يؤمّنوا القادة في هذا المجال. علينا أن ننسّق تأثيرنا على المدن – حيث تصل أغلبية الناس إلى الخدمات العامة اليومية، على غرار المياه والطاقة والصّحة والتعليم والنقل والأمن، إلخ. كما أنّ رؤساء البلديات في المدن منظمّون على المستويين الإقليمي والعالمي، وعلينا بالتالي أن نتوجّه إليهم على هذين المستويين. ويمكننا أخيراً أن نعرّز معاً، وضمن قضية موحّدة، الخدمات العامة، لا سيّما وأنّ الحكومات الوطنية والإقليمية تنقل المسؤوليات إلى المستوى المحلي وتقلّص حجم التمويل.

علينا أن نركّز من جهة أخرى على رجال الإطفاء كي نعزّز تمثيلنا على مستوى هذا القطاع. فرجال الإطفاء من بين مؤمّني الخدمات الأكثر شعبية، وخدماتهم أساسية خلال الكوارث - وهو مجال قرّر المؤتمر أن يركّز عليه خلال السنوات الخمس المقبلة.

في خضمّ هذه الأوضاع الصعبة، على الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة أن يمنح النقابات المنتسبة قيمتهم الحقيقيّة. سنواجه بكلّ ما أوتينا من قوّة انتهاكات الحقوق النقابية.

سنُدعم النضالات ضدّ الخصخصة، ولكن على النقابات أن تحدّثنا في الوقت المناسبة، عند بروز أوّل علامات تيسير للخصخصة.

سننسق النضال ضدّ العديد من الاتّفاقات التجارية التي تيسّر الخصخصة، ونؤمّن المواد التي يمكن النقابات أن تستخدمها من أجل ممارسة الضغوط على مستوى العواصم ذات الصلة.

سنمارس الضغوط على المصارف الإنمائية والجهات المانحة التي تستخدم المال العام لفرض الخصخصة. سندرس كافة الإمكانيات التي تسمح بدمج الشباب في نضالاتنا، وتبادل المبادئ النقابية، وكي نتعلّم منهم السبل الجديدة الدينامية لمعالجة مواضع القلق.

على الرغم من الأوضاع الصعبة الراهنة، يجب أن نكون طموحين - أن نتجرأ على تعزيز دور الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة وأن ندعم قوانا من خلال زيادة حجم المنتسبين. علينا أن نرفع التقارير، خلال المؤتمر العالميّ المقبل المنعقد في العام 2017، بشأن زيادة حجم الأعضاء بنسبة لا تقل عن مليون عضو جديد. ويمكن تحقيق هذا الرقم بما أن نقابتنا المنتسبة يمكنها أن تتنامى ضمن قطاعاتها وأن تجذب نقابات جديدة إلى عائلة الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة. علينا أن نكون دوماً مستعدين للتضامن والتنسيق بسبل أكثر مرونة وفعالية. ونذكر أخيراً أن موارد الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة البشرية والمالية ضئيلة، لا سيّما عندما نقارنها مع موارد خصومنا.

عندما نوحّد قوانا، يمكننا أن ندافع بكلّ فعليّة عن حقوق أعضائنا، وأن نقدّم قوانا ونصقل العام لخدمة المصلحة العامة.

مع كلّ تضامنيّ،

روزا بافانيليّ

أمين عام الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة

والإقليمي والعالمي. كما يلجأون إلى سلسلة متنوعة من المبادرات من أجل تعزيز الخصخصة: اتفاقات التجارة الحرة؛ تمويل الجهات المانحة؛ الضغوط على الميزانية العامة؛ السفارات الوطنية؛ البعثات التجارية وغيرها. ومن أجل صدّ المنادين بالخصخصة، يطلب الاتحاد الدولي للخدمات العامة توفير سلسلة من الأدوات تُنسّق في ما بينها: حملات محلية/ وطنية قوية مناهضة للخصخصة؛ وأبحاث قوية بشأن الأطراف الذين يدعمون الخصخصة وسلوكهم على مستوى كل قطاع، ومنطقة وبلد؛ واكتلافات قوية مع الحركات الاجتماعية؛ والتأثير سياسياً على حكومات ومؤسسات عالمية أساسية. علينا أن نبني قدراتنا فننتشارك مع النقابات المنتسبة أفضل الممارسات ذات الصلة بمكافحة الخصخصة.

وعلى النقابات المشاركة في معارك مناهضة للخصخصة أن تُنذِر الاتحاد الدولي للخدمات العامة في أقرب فرصة ممكنة كي يتمكن من إعداد استراتيجية المقاومة. ومن الأساسي جداً إبلاغ الاتحاد بذلك في أقرب وقت ممكن.

وعلينا من جهة أخرى أن نكافح ضدّ النظام الإيديولوجي الذي يدعم الخصخصة ويخلق فكرة أنّ الخاص دائماً أفضل من العام، وذلك على مستوى الرأي العام والسياسة والقطاع الأكاديمي.

علينا أن ننمي قدرة الاتحاد الدولي للخدمات العامة وسمعته على أنه المدافع العالمي عن نماذج ناجحة لتأمين الخدمات من قبل القطاع العام، بما في ذلك مساهمة القطاع العام في توليد الغنى الاقتصادي بالإضافة إلى تعزيز النماذج التي نفضّلها للإدارة العامة، على غرار التعاون العمالي للإدارة. كما علينا أن نبرز الحالات التي فشلت فيها الخصخصة وأن نسلط الأضواء على قضايا الفساد التي تتجلى خلال عملية الخصخصة. ولا بدّ لنا من أن نستغل موقفنا العالمي وأن نطلق الحملات ضدّ الحواجز التي تحول دون تأمين الخدمات من قبل القطاع العام، على غرار الاتفاقات التجارية، وآليات التمويل التي تعتمد على المؤسسات المالية العالمية، وإجراءات التقشف التي تولدها الأزمة، وعلينا أن نعمل مع حلفائنا من أجل دعم الضرائب التصاعديّة. وخلال العام 2013:

- سندعم الجهود التي تبذلها النقابات الوطنية للتصدّي للخصخصة وذلك عبر الشبكات القطاعية، والهيكلية الإقليمية مع زيادة الدعم عبر المناطق.
- نستثمر في القدرات كي نمسح القطاعات والقضايا جغرافياً، ونعبي الأعضاء والحلفاء.
- نعدّ الموارد والآليات لردّ بصورة طارئة.
- نحدّث خطط العمل الإقليمية فتتناول مستويات الحملات ضدّ الخصخصة المختلفة.
- نيسر التواصل بين الخبراء المعنيين بشؤون التجارة على مستوى النقابات وننسّق المعلومات التي تأتي من منظمات غير حكومية وشبكات مختلفة معنية، وننشرها على النقابات المنتسبة.
- ننشئ فريقاً تنسيق يعملان مع حلفائنا من أجل التصدي لجوانب الشراكة عبر المحيط الهادئ واتفاقات الاتحاد الأوروبي التجارية المؤدية.
- نحدّد مراكز الأبحاث العالمية الأساسية والأطراف من المجتمع المدني الذين يعززون تأمين الخدمات من قبل القطاع العام.

- نستكمل دعمنا الحملة من أجل الضريبة على المعاملات الماليّة على المستوى العالميّ، كجزء من الحملة العامة من أجل فرض ضرائب عادلة بما في ذلك على المؤسسات، وفضح التهرب من الضريبة، والنضال من أجل إلغاء الملاذات الضريبية.

2. تحصيل الحقوق النقابية

علينا أن نستكمل مكافحة انتهاكات الحقوق النقابية من خلال الضغط على الحكومات وفضحها في وسائل الإعلام، وأمام منظمة العمل الدولية ومؤسسات معنوية أخرى. وعلينا أن نحسن ردنا ونجعله أكثر احترافاً لا سيّما في ما يتعلّق بقضايا طارئة تتطلّب التضامن الدوليّ. وقد عشنا خبرة ناجحة مع شبكة LabourStart خلال السنوات الأخيرة، وعلينا أن ندمج عدداً أكبر من أعضاء المجلس التنفيذي في هذه الشبكة. وتجدر الإشارة إلى أنّ التحركات الطارئة التي أطلقها الائتلاف الدوليّ للخدمات العامة أدّت إلى نتائج جيّدة ولكن يمكننا تحسينها.

ومن جهة أخرى، علينا أن نعدّ جدول أعمال إيجابيّ يدمج كافة جوانب عملنا، لا سيّما على مستوى القطاعات. ويركّز جدول الأعمال المذكور على تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية (الخاصة بحماية حقّ التنظيم النقابي) على المستوى العالميّ، ومكافحة استغلال الخدمات الأساسية وفق اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 87، لا سيّما على مستوى الإدارة العامة والشبكة المتعدّدة القطاعات المقترحة الخاصة بالمستجيب الأول. ويضمن جدول الأعمال المذكور حماية العاملين/ات في الخدمة العامة ضمن القطاع الخاص، من خلال مسح مؤمّني الخدمات المتعدّدي الجنسيات واستهدافهم، والتفاوض على اتفاقات أطر العمل، لا سيّما من أجل تحصيل الحقوق النقابية ووضع حدّ لاعتماد العمالة الهشة على مستوى تأمين الخدمات من قبل القطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلى أنّ نشاط الائتلاف الدوليّ للخدمات العامة بشأن الهجرة أساسيّ من أجل وضع حدّ للتمييز، ومعالجة العمالة الهشة، ومن أجل تعزيز الحقوق العمالية وتمهيد السبيل أمام التنظيم. ويجب أن يشكّل ذلك سمة أساسية من خطط العمل القطاعية. وخلال العام 2013:

- سنطلب من كلّ نقابة أن تعيّن مسؤولاً يردّ على قضايا الحقوق النقابية الطارئة.
- ننسق ونساهم في تحرك النقابات المنتسبة إلى الائتلاف الدوليّ للخدمات العامة خلال مؤتمر العمل الدوليّ السنويّ المنعقد في جنيف حول الاتفاقية رقم 151، وندعمها مسبقاً بتحريك إقليميّ منسق.
- نعقد المفاوضات القائمة مع شركة ENEL للطاقة ونعقد مفاوضات جديدة مع شركة كهرباء فرنسا EDF.
- نعدّ استراتيجية بشأن الحقوق النقابية خاصة بالمستجيب الأول كجزء من التخطيط القطاعي والإقليميّ.
- نستنكر العنصرية ورهاب الأجانب في مكان العمل وندعم التحرك من أجل التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 111 في البلدان التي لم تصادق عليها بعد.

3. التأثير على السياسة العالمية

ينخرط الاتحاد الدولي للخدمات العامة في المؤسسات الدولية والإقليمية كي يؤثر على السياسات التي تنعكس على الخدمات العامة، ويساعد النقابات المنتسبة التي تنعكس عليها تحركاتها. على الاتحاد الدولي للخدمات العامة أن يتخطى مرحلة المشاركة في الاجتماعات والقاء الخطابات، وأن يتمكن من ممارسة ضغوط حقيقية على مستوى عواصم البلدان العضو في الهيئات الإدارية التابعة إلى المنظمات العالمية، وذلك عبر تنسيق نقل الرسائل الواضحة ذات الصلة بالسياسات والبرامج الخاصة ببلدان محددة.

على الاتحاد الدولي للخدمات العامة أن يحدّد التهديدات والفرص، ويمسح مواضع التهديد، وأن ينسق الرسالة والمضمون والتوقيت، ويساعد النقابات المنتسبة على نقل الرسالة إلى الحكومات المحلية. ويمكن تنفيذ ذلك على مستوى منظمة العمل الدولية، والمؤسسات المالية العالمية على غرار صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية والمنظمات الاقتصادية (من مثل اتحاد دول جنوب شرق آسيا، والمجتمع الاقتصادي لدول غرب إفريقيا، والسوق المشتركة الجنوبية)، والمؤسسات التجارية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها القطاعية على غرار منظمة الصحة العالمية ومنظمات رؤساء البلديات.

وتخضع سياسات المؤسسات المالية العالمية إلى تحقّص دقيق بسبب مساهمتها في الأزمة العالمية. وتدرس هذه المؤسسات نفسها دور سياساتها في توليد الأزمة. ويعمل الاتحاد الدولي للخدمات العامة بالتعاون مع الاتحاد الدولي للنقابات العمالية ومكتب الاتحادات العالمية في واشنطن واللجنة الاستشارية النقابية للضغط على المؤسسات المالية العالمية. وينطوي ذلك على إبراز انعكاسات عدم المساواة السلبية على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الخدمات العامة في التخفيف من عدم المساواة هذه وانعكاسات الفساد على تأمين الخدمات العامة النوعية.

يبنى الاتحاد الدولي للخدمات العامة علاقات قوية مع منظمة العمل الدولية، ويكتفّ تواجهه في مؤتمر العمل الدولي وينسق عمله الدولي من أجل مكافحة الأوجه المؤدية لاتفاقات التجارة بحسب ما هو مبين أعلاه. كما يدافع عن تأمين الخدمات الاجتماعية من قبل القطاع العام ضمن إطار توسيع نطاق الحماية الاجتماعية بما يتوافق وسياسة الأمم المتحدة، كما يدافع عن الحوكمة العالمية المبنية على الحقوق الخاصة بالهجرة العمالية وذلك بالشراكة مع الاتحادات العالمية والحلفاء من المجتمع المدني.

في العام 2013:

- سننظّم ورشة عمل مصغرة إلكترونية تضم موظفين/ات ونقابات منتسبة وتحلّل نشاط المؤسسات المالية العالمية وتقتراح التحركات. وتركز على الهجمات على الخدمات العامة وانعكاسات التقشّف.
- نحدّد بكلّ وضوح سياسة الاتحاد الدولي للخدمات العامة ذات الصلة بالضريبة على المعاملات المالية، بهدف تأمين تمويل للخدمات العامة النوعية قابل للاستدامة، وتعزيز اعتماد هذه الضريبة كردّ على الأزمة الاقتصادية.

- نعمل مع اللجنة الاستشارية النقابية والاتحاد الدولي للنقابات العمالية من أجل التأثير على منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على مستوى مجالات أساسية بالنسبة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة - وهي المختصة، والسياسات التنظيمية وإجراءات التفتيش والضرائب وتأمين الخدمات الاجتماعية مقابل قسائم - وعلى مستوى تنقيح سياساتها الاقتصادية التي تنصّ عليها وثبقتها المعنونة المقاربات الجديدة للتحديات الاقتصادية.
- المشاركة الاستراتيجية في حوار الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية، ويُعقد خلال الجلسة العامة للأمم المتحدة في نيويورك، في 3 و 4 أكتوبر 2013، واجتماع منظمة العمل الدولية الثلاثي بشأن الهجرة العمالية المنعقد في جنيف في نوفمبر 2013.

4. التنظيم والنمو

تتنامى قوى الاتحاد الدولي للخدمات العامة من أجل إحداث تغيير إيجابي مع كلّ عضو ينضمّ إلى النضال. وتكمن قدرتنا على نقل قوانا، في كيفية تنظيم أنفسنا وتعبئة أعضائنا وحلفائنا. سيصبح العمل القطاعي موضوع تركيز نشاط الاتحاد الدولي للخدمات العامة. وعلينا أن ننسق عملنا بصورة أفضل ضمن القطاعات، وأن نضمن أن يندرج عملنا الشامل بشأن النوع الاجتماعي والمساواة للشباب والتأثير على المؤسسات المالية العالمية ضمن خطط العمل القطاعية. وعلينا أن نحدّد هذه السنة كيف سندير الشبكات القطاعية، وأن نرسم صورة واضحة تبين كيفية عمل الفرق المهنية ضمن القطاع. تشكل الخدمات الصحية والاجتماعية من جهة أخرى أولوية أساسية بما أنّها أكبر قطاعات الاتحاد. ويتوسّع هذه القطاع ليطال العديد من المجالات في حين أنّه يواجه هجمات مؤمني الخدمات من القطاع الخاص والحكومات بسبب ضغوط الميزانية. وفي العالم النامي، ولا سيّما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يؤدي تزايد النشاط الاقتصادي السريع إلى تزايد الطلب على الخدمات الصحية والاجتماعية. وعلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة أن يعالج هذه التهديدات الخطيرة وأن يغتنم الفرص المتوقّرة. وضمن السياق نفسه، لا بدّ له من أن يتناول وبصورة طارئة مشكلة تأمين الخدمات الاجتماعية لقاء القسائم. بالإضافة إلى ذلك، يتطلّب النهج الذي اعتمده الاتحاد الدولي للخدمات العامة لمعالجة مشكلة الخدمات الاجتماعية إعادة تفكير. فالحكومات البلدية من أكبر المدافعين عن الخدمات العامة بما أنّها الأقارب إلى المجتمع الذي يستخدم الخدمات العامة. وغالباً ما لا يستفيد الاتحاد الدولي للخدمات العامة من قدرة المراكز الكبرى المدنية على التأثير على السلطة السياسية على المستويين الإقليمي والوطني. وعلينا أن نطوّر هذه الفرص من خلال إشراك قطاع البلديات مباشرة بحملة الاتحاد الدولي للخدمات العامة من أجل الخدمات العامة النوعية، وتعزيز الخدمات العامة في قطاعات الصحة والخدمات الاجتماعية والمياه والطاقة والصرف الصحي.

ويتشارك العاملون/ات الذين يؤمنون الخدمات الأولى المباشرة خلال الكوارث، على غرار رجال الإطفاء والمسعفين والعاملين في المرافق، العديد من القضايا المشتركة. وعلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة أن يبحث في الفرص التي تسمح بتنسيق الأنشطة بصورة أفضل من أجل تحقيق مصالحهم. ويجب أن تكون القطاعات المذكورة في قلب الجهود التي نبذلها، لا بهدف تحسين الفعالية بل من أجل استقطاب عدد أكبر من النقابات المنتسبة.

يجب أن يصبح دمج المساواة في الأنشطة الأساسية حقيقةً بالنسبة إلى الاتحاد الدولي للخدمات العام. علينا أن نبذل جهوداً أكبر من أجل أن تراعي كافة جوانب عملنا النوع الاجتماعي. فعلى كل خطط العمل القطاعية أن تنطوي على بُعد خاص بالنوع الاجتماعي؛ كما أن الاتحاد الدولي للخدمات العامة

سيتناول تزايد العمالة الهشة في القطاعات التي يلعب فيها عدد النساء من خلال التركيز أكثر على قضايا الخصخصة والعمالة الهشة في قطاعي الخدمات الصحية والاجتماعية. ويتضمن برنامج الأولويات الخاص بالهجرة استقطاب العاملين/ات المهاجرين وتنظيمهم، وتعزيز التوظيف الأخلاقي وتنظيم وكالات التوظيف. ويمكن الخبرة الإيجابية في قطاع الخدمة الصحية والاجتماعية أن تساعد الاتحاد الدولي للخدمات العامة على تنفيذ السياسات في القطاعات الأخرى، حيث يشكل العاملون/ات المهاجرون شريحة كبيرة من القوى العاملة، على غرار قطاعات الطاقة والمياه والصرف الصحي.

كما أن عدد الشباب يغلب في العمالة الهشة. علينا أن ندرك بصورة أفضل انعكاسات ذلك على كل من قطاعاتنا. وعلينا أن نجد سبلاً جديدة تسمح لنا بإشراك العاملين/ات الشباب بصورة أكبر في العمل النقابي وأن نتعلم من بعضنا البعض من خلال تبادل الخبرات الناجحة عبر العالم. وعلينا أن ندرك بصورة أفضل القضايا التي تؤثر على العاملين/ات الشباب وأن نؤمن مجالاً لتنظيمهم. فدمج هذا العمل في خطط العمل القطاعية والإقليمية هو السبيل لإشراك العاملين/ات الشباب في أنشطة الاتحاد الدولي للخدمات العامة. ويعمل الاتحاد من أجل تنظيم مؤتمر عالمي للعاملين/ات الشباب في منتصف هذه الولاية.

ولا بدّ من اعتبار المناقشات بشأن الأولويات المذكورة أعلاه، ضمن إطار اجتماعات اللجان الاستشارية الإقليمية الفرعية واللجان التنفيذية الإقليمية فرصة لإعادة التباحث في استراتيجية الاتحاد الدولي للخدمات العامة الخاصة بالتنمية النقابية، بما أن التآزر أساسي لمواجهة ضغوط الأزمة المالية الراهنة.

وتزداد قوتنا مع كلّ عضو نستقطبه. فمع الهجمات التي نتعرض إليها، علينا أن نجعل النمو من أولوياتنا كي ندافع عن مصالحنا. وما من بديل عن إبراز قيمتنا إلى النقابات التي يمكن استقطابها، ولكن علينا أن نبذل المزيد من الجهود. فهدفنا للسنوات الخمس المقبلة هو استقطاب مليون عضو جديد من خلال نمو حجم الأعضاء في نقابتنا المنتسبة، وعدد الأعضاء المنتسبين إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة، واستقطاب نقابات جديدة إلى عائلتنا.

القيادة

لم تكن القيادة يوماً بهذا القدر من الأهمية بالنسبة إلى نحاجنا. وعلينا أن نشرك نواب الرئيس أكثر في تحديد توجهات الاتحاد الدولي للخدمات العامة السياسية وتحديد توجهات المناطق. علينا أن نطالبهم بتمثيل الاتحاد الدولي للخدمات العامة في المكاتب الإقليمية التابعة إلى المؤسسات العالمية، على غرار منظمة العمل الدولية والمؤسسات المالية العالمية والمصارف الإنمائية الإقليمية. يجب أن يشاركوا أكثر في تحديد الأولويات والميزانيات وموارد تمويل الأنشطة على المستوى الإقليمي.

النمو

في العام 2013:

- سنعمل على مسح النقابات التي يمكن انتسابها وقضاياها، وعلى تحديد استراتيجيات الاستقطاب ودور المناطق والعمل القطاعي ذات الصلة.
- نركّز جهودنا على مناطق استراتيجية أساسية، على غرار الولايات المتحدة وآسيا، وعلى قطاعات محددة كالصحة والخدمات الاجتماعية، ورجال الإطفاء، بحسب ما جاء أعلاه.

القطاعات

في العام 2013:

- سنحدّد الفرص أمام الأقاليم والأقاليم الفرعية التي تسمح بتعزيز الهيكليات القطاعية.
- نعدّ خطط عمل قطاعية عالمية تأخذ بعين الاعتبار أولويات الاتحاد الدولي للخدمات العامة، والجوانب المهنية، والجوانب ذات الصلة بالنوع الاجتماعي والشباب، وانعكاسات تأمين الموارد، والأولوية في الإقليمية، ومسح القدرات الكامنة على النمو وتحديد النقابات المنتسبة التي يمكنها أن تدير هذا العمل (راجع الملحق أ الذي يفصل الأولويات وفقاً لكل قطاع).
- تحديد نطاق الأنشطة التي يمكن تنفيذها في الأقاليم الفرعية والتيارات المهنية والبحث فيها.

المساواة والإنصاف

في العام 2013:

- سنشارك في ونسق أنشطة لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة المختلفة المناهضة للعنف ضد المرأة.
- نضمن مشاركة شاب وشابة في كل اجتماعات اللجان التنفيذي الإقليمية.
- نجمع البيانات ونفوض الأبحاث حتى في حال دعت الحاجة، كي نضمن أن نفهم العاملين/ات الشباب وقضاياهم، بما في ذلك مسح خصائص الأعضاء والناشطين والقادة ضمن نقاباتنا المنتسبة وأنماط توظيفهم في القطاع العام.
- نعد اقتراحاً خاصاً بشبكة شباب مبنية على أساس الشبكات المحلية والإقليمية القائمة ومدمجة في القطاعات المختلفة.

- ننظّم اجتماعاً يضمّ مندوبي/ات النقابات المنتسبة ويشارك في ألعاب مثليي الجنس في هولندا من أجل إنشاء تجمّع خاص بالاتّحاد الدوليّ للخدمات العامة لمثليات ومثليي الجنس ومزدوجي الميل الجنسي والمغايري/ات الهوية الجنسيّة.

التنمية النقابيّة

في العام 2013:

- سنزيد الموارد البشريّة في المكتب الرئيس للعمل على المشاريع ذات الصلة.
- نعيد إنشاء فريق العمل المعنيّ بالتنمية النقابيّة.
- نربط المشاريع بأولويّات الاتّحاد الاستراتيجيّة التنظيميّة.
- نعرّز تواجدنا على مستوى القطاعات ضمن المشاريع.
- نسعى إلى تأمين موارد إضافيّة للمشاريع مباشرة من الصناديق النقابيّة.

الهجرة

في العام 2013:

- نربط الهجرة أكثر بالحملة من أجل الخدمات العامّة النوعيّة، ونطوّر أكثر حملة الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامّة من أجل التوظيف الأخلاقيّ، ونركّز على تنفيذ مدوّنة سلوك منظّمة الصحة العالميّة عبر بناء اتّلاقات متعدّدة القطاعات، ونسمح ممارسات التوظيف ونماذجها التي تعتمد على وكالات التوظيف ونحمي حقوق العاملين/ات المهاجرين.

حملات وتواصل ديناميكيّة وفعّالة

في حال رغبتنا في الانتصار، علينا أن نحدّد مواضع قوّتنا وأن نتمكّن من تعبئة أعضائنا. ومن المهمّ جدّاً أن نعمل بالتعاون مع النقابات المنتسبة والموظّفين/ات في الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامّة كي نحوّل

الاتّحاد إلى منظّمة تطلق حملات أكثر فعاليّة وقادرة على تعبئة الأعضاء. سيستثمر الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامّة في أدوات وتقنيّات جديدة للتواصل، ويعرّز حلقات التواصل مع النقابات المنتسبة، ويعمل معها ومع الحلفاء من أجل التواصل بفعاليّة بشأن حملات محدّدة وقضايا قطاعيّة وشاملة.

في العام ، 2013، إنّ الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامّة:

- سيعمل مع النقابات المنتسبة والموظّفين/ات من أجل إعادة النظر في موقع الاتّحاد الدوليّ للخدمات العامّة الإلكترونيّ الحاليّ، ويقترح التعديلات التي من شأنها أن تحسّن الموقع وجوانب استخدامه.
- يبني هيكلية أفضل للردّ والتواصل، بما في ذلك حملات إلكترونيّة مفتوحة وأدوات للتواصل الاجتماعيّ من شأنها أن تحسّن فعاليّة حملاتنا، كما يمكن تكيفها من أجل أن تستخدمها النقابات المنتسبة.
- يستبدل نسخ مجلّة "Focus" السنويّة المكلفة بنشرات إلكترونيّة محدّدة الهدف تصدر في وقتها تكون قابلة للطباعة والتوزيع ضمن النقابات والأقاليم.

التمويل الداخلي للاتحاد الدولي للخدمات العامة والحموكة

نواجه هذه السنة تحديات مالية خطيرة. حيث تسجل حسابات العام 2012 عجزاً في الميزانية بالإضافة إلى مصاريف تُدفع دفعة واحد لم تؤمن تغطيتها بعد. حيث تخطت كلفة المؤتمر العالمي المنعقد في العام 2012 الإجمالية الميزانية المحددة بمليون يورو تقريباً، على الرغم من اقتطاع بعض الكلفة من ميزانية العام 2012. وفي حال لم يتم تعديل ميزانية العام 2013، ستسجل عجزاً إضافياً. ولن نتمكن من الاستمرار في حال استنزفنا مذكراتنا. ومن جهة أخرى لم يسجل الاتحاد الدولي للخدمات العامة أي ارتفاع في حجم رسوم العضوية خلال السنوات الخمس الأخيرة، ولا يزال يسجل أدنى مستوى من رسوم العضوية مقارنة مع كل الاتحادات النقابية العالمية. سيكون نشاطنا متواضعاً في العام 2013 بما يتلاءم وأوضاعنا ولكن سنتمكن من إنجازه في موازاة اعتمادنا إجراءات تسمح بتحقيق التوازن في المالية. وفي مواجهة الهجمات العالمية على الحقوق العمالية والخدمات العامة والنقابات، علينا أن نستفيد من كل سنت ننفقه.

تبقى الطريقة الوحيدة من أجل زيادة حجم الأعضاء المنتسبين إلى الاتحاد الدولي للخدمات العامة أن نبين قيمتنا بالنسبة إلى النقابات المنتسبة الجديدة ومنافع المساهمات الإضافية التي يمكن أن تقدمها النقابات المنتسبة. إلا أن الوقت قد حان لمناقشة رسوم الانتساب، بما في ذلك الإبلاغ عن عضوية

لغرض الانتساب، والمؤشر، وإمكانية زيادة رسوم الانتساب. ويمكن أن تجري هذه المناقشة في كافة اجتماعاتنا التأسيسية، انطلاقاً من اللجان الاستشارية الإقليمية الفرعية وصولاً إلى المجلس التنفيذي، وضمن الشبكات القطاعية. وعلينا أن نسعى إلى اعتماد مقاربات أقل بيروقراطية من أجل تمويل الأنشطة المحلية والقطاعية وتنفيذها، من خلال حملات رعاية تطلقها النقابات الكبرى مثلاً، أو تبادل الموظفين ضمن القطاعات/المشاريع، أو إنشاء فرقة للاستجابة السريعة أو تحديد النقابات القائمة لأنشطة محددة. علينا أن نضمن أن يكون مكتبنا الرئيس ومكاتبنا الإقليمية مهيكله بأكثر الطرق فعالية، وأن يتمتع كافة الموظفين/ات بالكفاءات المطلوبة من أجل تنفيذ الأولويات.

في العام 2013:

- سنضمن الشفافية على مستوى المحاسبة والحوكمة ورفع التقارير إلى الأعضاء والموظفين/ات عبر إرسال الاقتراحات المفصلة إلى أعضاء المجلس التنفيذي في وقتها.
- يتم إنشاء فريق عمل معني برسوم الانتساب كي يبحث في الاستراتيجية التي يجب أن يعتمدها الاتحاد الدولي للخدمات العامة ذات الصلة بالعضوية ورسوم الانتساب، بما في ذلك إمكانية إعادة النظر في المؤشرات الخاصة بكل بلد.
- تُرفع نتائج استعراض مؤتمر العام 2012 إلى المجلس التنفيذي.
- نحدد ونبني الكفاءات المطلوبة من أجل اعتماد طرق عمل جديدة.

تلخيص الأعمال التي تُجَز في مطلع العام 2013

تحتزم الأعمال التالية الأولويات المذكورة أعلاه، ولكنها تجري قبل اختتام الاستشارات.

- يشارك الائتّاح الدوليّ للخدمات العامة في المنتدى الاجتماعيّ العالميّ الذي يجري في تونس (خلال شهر مارس 2013)، من خلال سلسلة متنوّعة من ورش العمل القطاعيّة وأخرى تتناول قضايا محدّدة.
- يشارك الائتّاح الدوليّ للخدمات العامة في المشاورات الرفيعة المستوى التي تجريها المؤسّسات الماليّة العالميّة في واشنطن (خلال شهر فبراير 2013) كي يضمن أنّ هذه المؤسّسات تعي انعكاسات سياساتها المؤذية على الخدمات العامة، لا سيّما انعكاسات الخصخصة وإجراءات التقشّف.

الملحق أ: أولويات العمل القطاعي

الطاقة

- دعم امتلاك القطاع العام أنظمة الطاقة المتجددة، بما في ذلك على المستوى البلدي.
- المساعدة في إنشاء شبكات نقابية تمثل العاملين/ات في شركات محددة متعددة الجنسيات، بما في ذلك شركة ENEL/Endesa؛ وشركة كهرباء فرنسا EDF؛ وشركة GDF-SUEZ.
- ضمان أن يساهم الاتحاد الدولي للخدمات العامة في الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالطاقة.
- دعم العمل ذات الصلة بالتغيرات المناخية والهجرة على مستوى قطاع الطاقة.

المياه

- دعم المبادرات الخاصة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الحق بالمياه والصرف الصحي.
- نشر المعلومات حول استخدام استطلاعات الرأي من أجل التصدي لعمليات الخصخصة ودعم امتلاك القطاع العام مرافق القطاع مراقبتها.
- ضمان أن يساهم الاتحاد الدولي للخدمات العامة في الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالمياه والصرف الصحي.

الخدمات الصحية والاجتماعية

- تنسيق تحركات نقاباتنا المنتسبة ضمن المنتدى العالمي للموارد البشرية في قطاع الصحة، المنعقد في نوفمبر في البرازيل، من أجل التصدي لعمليات التلزم إلى الخارج ودعم تحسين أجور العاملين في الصحة.
- إعداد تحليل مفصل حول التوجهات في قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية، ومسح أخطر التهديدات وأفضل الفرص، والحلفاء، والنقابات التي يمكن استقطابها، والأعداء، وتحديد على أي مستوى يمكننا التأثير إلى أقصى الحدود. وتُرفع إلى المجلس التنفيذي المنعقد في العام 2014 بخيارات مفصلة للتحرك.
- يشكّل قطاع الصحة مجالات واسعاً لاختبار عملية إنشاء شبكات مهنية فرعية ضمن القطاع. وتعالج هذه الشبكات القضايا الخاصة بالمهنة، على غرار الصحة والسلامة، والمعايير المهنية والهيكلية المهنية، إلخ.
- تُطلق عملية مسح الأعضاء المنتسبين وقضاياهم على مستوى قطاع الخدمات الاجتماعية. وتُرفع استراتيجية خاصة بالخدمات الاجتماعية إلى اجتماع لجنة التوجيه المنعقد خلال العام 2013.
- يستكمل الاتحاد الدولي للخدمات العامة برنامجه بشأن الهجرة في قطاعي العناية الصحية والاجتماعية، مع دمج بلدان جديدة بهدف مواجهة التحدي التي تطرحها الشؤون الديمغرافية، والعمالة الهشة، وعدم المساواة بين الجنسين، والخصخصة (التلزم إلى الخارج) والتوظيف الأخلاقي.

قطاع البلديات

- إعداد استراتيجيَّة للاتِّصال بمنظمتي رؤساء البلديَّات العالميَّتين الأساسيّتين بهدف مناقشة إمكانيَّة إطلاق تحرّكات مشتركة من أجل تعزيز الممارسات السليمة على مستوى تأمين الخدمات العامة، مع إمكانيَّة ضمِّ الأمم المتَّحدة لممارسة الضغط.
- دمج العمل البلديّ بعمل حملة مجلس النقابات العالميَّة من أجل الخدمات العامة النوعية عبر التركيز على سياسة مدنيَّة يمكن أن تدمج حملةً مع نقابات عالمية أخرى، فتتمكّن النقابات من دعم ميثاق الخدمات العامة النوعية أو العمل بشأن العاملين/ات المهاجرين في قطاع الصرف الصحيّ.

الإدارة العامة

- دعم توسيع شبكة النقابات المنتسبة الحاليَّة التي تعمل في القطاعات الفرعية وتنظّم نشاط الدولة.
- استخدام الشبكة القطاعية الفرعية الموسَّعة الخاصة بتنظيم نشاط الدولة من أجل تبادل الخبرات وتعزيز السياسات بهدف مكافحة الفساد كجزء من حملة الخدمات العامة النوعية.

التعليم والثقافة والإعلام

- مسح وجهات نظر النقابات العاملة في القطاعات المعنية من أجل تحديد أبرز القضايا، والمواضع التي يمكن الاتحاد الدوليّ للخدمات العامة أن يساهم فيها مساهمة قيّمة، والهيكلية القطاعية التي لا بدّ من إنشائها، والنقابات التي تنوي أن تقود التحرّكات ذات الصلة. وتُرْفَع وثيقة بالخيارات المتاحة إلى لجنة التوجيه المنعقدة في العام 2013 بطريقة تسمح بإطلاق الشبكة وإعداد خطة العمل خلال العام 2014.

المستجيب الأول

- تحديد النقابات التي ترغب في المشاركة في العمل ذات الصلة (الإطفاء، والصحة والمساعدة وغيرها) والقضايا والفرص التي يجدر متابعتها ورفعها إلى المجلس التنفيذيّ.
- يتمّ إعداد خطة تحرّك لفترة 2013/2014 وفق ما يقرره المجلس التنفيذيّ.

أسئلة تُطرح على اللجان الاستشارية الإقليمية، واللجان التنفيذية الإقليمية والمجلس التنفيذي

تأمين الموارد لعمل الاتحاد الدولي للخدمات العامة ذات الصلة بالأولويات

- ما هي الموارد التي يمكن أن تقدّمها نقابتكم المنتسبة (تمويل، موظفون، ناشطون، شركاء)؟
- كيف يمكن جذب موارد جديدة من أجل دعم نشاطنا ذات الصلة بالأولوية؟
- كيف يمكن منطقتكم أن تدعم نموّ الاتحاد الدولي للخدمات العامة من خلال توسيع نطاق التنظيم المركز؟
- كيف ستمجّون هذه الأنشطة في خطة العمل الإقليمية؟

دعم العمل القطاعي

- كيف يمكن تأمين الموارد للعمل القطاعي؟
- كيف يمكن الشبكات غير الرسمية أن تعمل؟
- كيف يجب التعامل مع المجموعات المحترفة/ المهنية على مستوى كلّ قطاع؟
- كيف يجب أن تدير خطط العمل القطاعية ولاية الاتحاد الدولي للخدمات العامة؟
- ما هي القضايا الأساسية التي يجب تناولها عند إنشاء القطاع الخامس المقترح، قطاع التعليم والثقافة والإعلام، وكيف يمكن النقابات المنتسبة دعم ذلك؟